

البناء

لبنان يطفى شمعاً الفراغ الأولى على عتمة القصر الجمهوري لا انتخابات قبل شهرين.. والمجلس ينتظر فكّ عقدة تعطيله

هتاف دهام



يعيش لبنان حالة الترف السياسي المناهض لمصلحة البلد والميثاق. يطفى لبنان في 25 أيار الشمعة الأولى لفراغ القصر الجمهوري الذي تسوده العتمة وملل الوحدة، وسط جو من اللامبالاة والعجز الداخلي حيال إجراء الانتخابات الرئاسية. دخلت رئاسة الجمهورية في سبات عميق قد يطول سنتين أو ثلاث سنوات نتيجة ارتباطها بالتطورات الإقليمية والدولية. الفراغ الرئاسي الذي يعيشه لبنان ليس الأول فقد حدث من قبل مرتين، في عام 1988 استمرّ الفراغ 13 شهراً، وبعد انتهاء ولاية الرئيس العماد إميل لحود في عام 2007 إلى عام 2008.

تدرك القوى السياسية أنّ الانتخابات الرئاسية مستحيلة في الوقت الراهن، وأنّ الأقف لا يزال غامضاً والانفراجات المنتظرة بعيدة استناداً الى مناخات المنطقة المازومة، ويبدو أنّ تلك المناخات هي التي دفعت رئيس المجلس النيابي الذي لم يعتفك انطلاقاً من واجبه الدستوري عن توجيهه 24 دعوة لجلسة انتخاب الرئيس، إلى القول: ما حدا بحكيتي بالرئاسة قبل سنتين أو ثلاثاً.. وفي هذه الحالة يطرح السؤال: هل ستكون نهاية المطاف بحل المجلس النيابي، أم بتعميد ثالث بحجة عدم الوقوع في الفراغ الشامل على معصيد كل المؤسسات، وبالتالي يصير التعميد متعة لمنع الفراغ؟

تراجع الحديث عن فراغ قصر بعيدا في الصالونات السياسية الضيقة، والدوائر المختصة. فيعد أنّ كان مع بداية الشغور، الوجبة الرئيسية على طاولة أي نقاش، لم يعد يستحوذ هذا الملف أي اهتمام يذكر، لعل الاطّاب أنّ الوقت لم يحن بعد لبرؤغ فجر رئاسي جديد، فظروف إضاعة قصر بعيدا من جديد سواء بالبرقالي أو بلون آخر غير مؤاتية فهي تنتظر الاتفاق النووي الإيراني، والتطورات في سورية، لا سيما أنّ الأوضاع الميدانية في القلمون وجسر الشغور هي التي سترتب الصورة النهائية، ولعلم المعنيين أيضاً أنّ الغرب ليس في وارد التدخل في هذا الاستحقاق الا بالاقوال، فما يبهمه في لبنان الحفاظ قدر الإمكان على الاستقرار.

لن يقبل فريق 8 آذار الذي بات يملك والتيار الوطني الحر أوراق قوة بفعل التطورات الإقليمية التي تميز بشكل متصاعد لصالح محور المقاومة، برئيس توافق على غرار الرئيس ميشال سليمان، فهو حدّد خياره وسوّى العماد ميشال عون مرشحه لرئاسة للجمهورية، وينظر من فريق 14 آذار أنّ يعود الى رشده ويبحث الملف في الداخل وعدم الرهان على التطورات الإقليمية التي لن تكون في صالحه.

وبانتظار إحداث فجرة في الجدار الرئاسي المسدود في ظلّ تمسك كل فريق بموقفه، فإنّ العمل التشريعي سيبقى معطلا، وستبقى ساحة النجمة في حالة شلل متعمّد من قبل بعض الكتل السياسية، تحت حجج واهية، وهذا ما جعل من مجلس النواب منذ عام 2013 في حالة موت بطيء. فيبعد التعميد لولايته في 31 أيار الماضي 2013، لم يجتمع المجلس تارة بسبب إعلان فريق 14 آذار أنه وسط حكومة مستقبلة، لا يحق للمجلس التشريع بجدول أعمال ففصافض، وتارة أخرى أنّ لا تشريع إلا «الضرورة» في غياب رئيس الجمهورية مرة ثانية، وللمفارقة أنّ القوات اللبنانية التي تصرّ على تشريع الضرورة، منحت هذا التعميد غطاء مسيحياً، مع الإشارة إلى «أنّ التصديق في المرة الأولى تمّ تحت عنوان (كي نصدر قانوناً للانتخاب)، وفي المرة الثانية بذريعة الأوضاع الأمنية، وفي المرتين لم يقرّ أي قانون انتخابي يحقق صحة التفعيل.

وعليه، فإنّ محاولة شقّ طريق التشريع لا تزال غير نافذة وغير سالكة. المجلس لم يعقد سوى ثلاث جلسات في عام 2013 وجلستي مناقشة في عام 2014، وجلسة منح الثقة لحكومة الرئيس تمام سلام في 19 آذار 2014، وجلسة التعميد الثاني في 5 تشرين الثاني 2014.

يختفي عقد عادي ويبيد عقد استثنائي أو العكس، ومشاريع اقتراحات القوانين التي وضعت تحت عنوان تشريع الضرورة (الموازنة، السلسلة، القانون الانتخابي، استعادة الجنسية، تمكك الأجانب، ضمان الشخوخة، والحماية الاجتماعية) كلها تنتظر الأوراق التي تخطف بين المعنيين والتسويات السياسية على قاعدة «مُرّلي تمزّلك»، بعيداً عن الدستور. ومجلس النواب الذي يتركز دوره بحسب الدستور على التشريع والرقابة والمحاسبة، غارق في مستنقع التجاذبات السياسية والهرطقات الدستورية التي حوّلتها إلى مؤسسة تعيش حالة شخّ اشتراعي بامتياز ناهيك عن العجز في مسألة الحكومة، وفي دور ومهام لجان التحقيق البرلمانية التي لا أثر لها على الوجود، المحاسبة معطلة منذ زمن لأنّ المحاسبة التي يمارسها المجلس تكون إما بزعج الثقة عن الحكومة أو عن وزير ما، وهذا الأمر لا يمكن حصوله في ظل الانقسام السياسي القائم. أو تكون من خلال تشكيل لجان تحقيق تتولى محاسبة وزير من الوزراء وهذا أيضاً لم ولن يحصل، فاللجنة التي تشكلت لمعالجة الملف المالي وتدقيق الحسابات في وزارة المال، رفض تيار المستقبل أن تتشكل ك لجنة تحقيق وبالتالي مارست دورها كله على مدى أكثر من سنة، تقضى فحائضاً بصلاحيات محدودة، تتصل بالاستفسار وتحصيل المعلومات والسؤال، علماً أنّ لجنة التحقيق لديها صلاحيات قضائية. في حين أنّ الدور الرقابي عملياً يتعطل مع عدم صدور موازنة لأنّ الموازنة هي أداة أساسية لتنفيذ سياسات الدولة عبر مجلس الوزراء فمنذ عام 2005 العام الذي صدرت فيه آخر موازنة (2004)، لم تناقش الهيئة العامة أي موازونات، وبالتالي تعطل الدور الرقابي للمجلس في هذه الزاوية، كما أنّ المجلس عاجز لاسباب سياسية عن الدعوة لجلسات مناقشة الحكومة، في إطار ممارسة دوره الرقابي. أما في ما يتعلق بالدور التشريعي، فقد بات متراجحاً بين التعطيل والتشريع، وهناك خلافات على حدود تشريع الضرورة وإصرار من قوى عديدة على مقاطعة المجلس لاعتبارات نشأت منها ما يتصل بالفراغ الرئاسي، ومنها ما يتصل بمشاريع أخرى مثل مشروع استعادة الجنسية الذي لم يجز في اللجان بعد لاعتبارات ديمقراطية وسياسية أيضاً، وبالتالي إنّ عمل المجلس يقتصر على اللجان النيابية التي تناقش التشريعات والاقتراحات من دون أن يكون هناك أفق واضح لإقرارها في المجلس النيابي.

يعود الخبير الدستوري الوزير السابق ادمون ادمون رزق في حديث



قزّي



جريساتي



رزق

من دون أي انتقائية أو استثنائية، ودون أن يكون التشريع تحت تأثير المال العام.

في نظر حزب الكتائب، مجلس النواب مظهر مثل سائر المؤسسات الدستورية، يعمل بظروف غير طبيعية، ومثلما أنّ كل عمل المؤسسات الأخرى غير منتظم، فطبيعي أن ينساب هذا الأمر على مؤسسة المجلس النيابي. ويعتبر وزير العمل سجعان قزّي في حديث له «البناء» «أنّ لا حياة ديمقراطية، بل لا انتظام للنظام اللبناني من دون وجود رئيس للجمهورية والذين يستهجنون نقص العمل البرلماني أو العمل الحكومي حيناً لو ينظرون في المرآة إلى أنفسهم فيدركون أنّ هذا العطل هو بسبب عدم تأمين النصاب لجلسة انتخاب الرئيس.

لا يوجد تشريع ضروري، وتشريع غير ضروري، فكل تشريع هو ضروري، بحسب قزّي الذي يلفت إلى «أنّ تشريع الضرورة بالنسبة إلينا كحزب كتائب، ما هو متعلق بانثاق السلطة أو ما هو متعلق بحدوث كوارث طبيعية أو حروب تستدعي اتخاذ تشريعات بمستوى هذه الأحداث، ما عدا ذلك لا نرى ضرورة قصوى غير انتخاب رئيس للجمهورية». ويتابع «لكن فترة عدم انتخاب الرئيس طالت أكثر مما كان متوقّعا، وبالتالي لا بد من عقد جلسة حوار بين الأطراف اللبنانية لمناقشة التدابير التي يجب أن تتخذ حيال هذا الشغور المتمادي. يفتخر وزير الكتائب إلى وظيفة المحاسبة التي يتمتع بها المجلس النيابي لمحاسبة الحكومة، ويقول: «المطلوب من المجلس النيابي اليوم أن يحاسب نفسه لأنه يعطل المؤسسات والدستور والنظام ويهدد الكيان اللبناني، بعدم انتخابه رئيساً للجمهورية.

لا صوت يعلو فوق ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية عند الأحزاب المسيحية الثلاثة المختلفين في المبدأ على «انتهاء الرئيس»، ويغفل ذلك، سيقف رئيس المجلس النيابي نبيه بري عاجزاً عن تفعيل نشاط السلطة الثانية، حرصاً منه على الميثاقية، التي قد تتوفر إذا شارك نواب التيار الوطني في الجلسة، وهذا الأمر يتوقف على حل ملف التعيينات الأمنية والعسكرية، فإذا تمّ الاتفاق على التعيين، قد نشهد حالة من التبريد للمقاتل العاقل، وربما عودة إلى عقد الجلسات التشريعية.

في الجلسة 23؛ selfie يتحدّى الملل



على درج المجلس

(تثون)

على قاعدة إما أن تنتخبوني أو لا انتخاب، وهناك من يستخدم هذه المواقف لأغراضه الإقليمية.. وأضاف: نحن متفقون مع نغلق مؤسسة دستورية وأن يعتبر غياب رئاسة الجمهورية أمراً طبيعياً.

وفي هيئة إيمانية، انتفض النائبان المرعي والخير لعكار والضنية الراجحتين تحت خط الفقر، فحسلاً على الحكومة التي تضمّ ثلاثة وزراء من كتلتها، ورئيسها لحرمانتها من الإنماء وممارسة سياسة الظلم على المنطقة وأبنائها بعد انقضاء عام على القرار الحكومي 99 والمرسوم 12096 الجائرين. وتوجه المرعي إلى سلام «ماذا تقول للجهات المانحة التي تموّلك للمساعدة في القضاء على الفقر في حين عكار والمنية والضنية لم تلحظ على لائحة المحاصصة الحكومية؟ ماذا تقول للمنظمات العالمية التي أحصت أنّ مناطقنا هي الأقلّ إنماء وتطوراً، وأن مواطنينا هم الأكثر فقراً وتهميشاً؟

والمجلس: «هناك من يصّر على استمرار الفراغ من خلال التعطيل

الحق بالوطن بدستورية القانون لدى المجلس الدستوري. وابتداءً هاتين الممارستين للصلاحياتين الرقابيتين اللتين يمارسهما رئيس الجمهورية، لا يصحّ أن يشرّع مجلس النواب، مخصّناً قوانينه بذاته ضدّ المراجعة الرئاسية المتمثلة بإعادة النظر والظعن. أما إذا توافرت الضرورة الوطنية وعملاً بأنّ للضرورة أحكامها، فإنّ تشريع الضرورة هو حكماً تشريع استثنائي ويتعلق بمصلحة الدولة العليا التي تتمتع بما يلي:

التشريع المتعلق بتكوين السلطة منعاً للفراغ أو التعميد، كقانون الانتخابات النيابية وقانون تحديد مهل التشريع لعضوية المجلس الدستوري في حال انقضائها دون توافر الترشيحات المطلوبة، وفقاً للتوزيع الطائفي ضمن المهلة المحددة للتشريع في قانون إنشاء المجلس الدستوري.

التشريع المتعلق بالقوانين المالية الملحة كالفروض المشروطة والمقيدة بمهل أو الإجازة لإصدارات بالعملات الأجنبية لتمويل الدين العام ومكافحة تبييض الأموال أو ما شابه.

التشريع المتعلق بالقضايا المعيشية الملحة كسلسلة الترتب والرواتب وسلامة الغذاء وقانون الإجراءات وما شابه.

التشريع المتعلق بالقوانين التي تؤدي إلى تعزيز الهوية اللبنانية عند تلاشيها كاستعادة المحضرين من أصل لبناني الجنسية، فيستفيد لبنان من الطاقة الاغترابية الضخمة في الأزمنة الصعبة كزمننا هذا.

ويشير جريساتي إلى أنه «يكفي أن يتضمّن أيّ جدول أعمال مثل هذه القوانين كي يذهب المجلس إلى التشريع صحيحاً، ويكفّ عقدة تعطيله بذاته». ويعتبر «أنّ الموازنة هي أيضاً من القوانين المالية الضرورية لانتظام المالية العامة والحياة العامة شرط أن يسبقها قطع حساب عن السنوات المنصرمة عملاً بالمجلس الدستوري.

يقول جريساتي: «أنّ الضرورات تبيح المحظورات وهذا ما يُسمّى بالإجتihad الإداري والدستوري، ففي الحالات الاستثنائية يمكن لمجلس النواب أن يبادر إلى التشريع، لكن يبقى أن نحدّد ما هي الضرورات أو ما يُسمّى تشريع الضرورة». ويتابع: «لأحد يرغب بالتعطيل شرط أن يلتزم المجلس بإحكام الضرورة

له «البناء» إلى الفقرة «ي» من مقدمة الدستور التي تنص على «أنّ لا شرعية لأي سلطة تتأخض ميثاق العيش المشترك، ويؤكد أنّ مجلس النواب ومجلس الوزراء سلطناً أمر واقع، لأنّ الشغور المتعمّد في رئاسة الجمهورية هو تعليق واقعي للدستور». ويشير إلى «أنّ ما يجري ليس إلا استمرار بقوة الدفع عن التشبث بالبقاء، لأنّ عند سقوط المقومات الدستورية تقوم حالة أمر واقع»، لافتاً إلى أنّ رئاسة الجمهورية متروكة على قارعة المساموات وفي مهبط الحروب والتصفيات السياسية، وأننا في حالة تهديدية تندر بتصفية كيانية. ويبيد خشية «أنّ ندخل في حالة انقلابية على الدستور، لأننا نعيش الألفاظ المتعمد لميثاق العيش المشترك».

أما الوزير السابق سليم جريساتي فيشير في حديث له «البناء» إلى «أنّ الوظيفة الأساسية للمجلس في التشريع، بدليل أنّ المادة 16 ناطت السلطة التشريعية بهيئة واحدة هي مجلس النواب دون سواء، والوظيفة الثانية فهي الرقابة على أعمال الحكومة والمحاسبة، بمعنى أنّ الحكومة تعمل أمام مجلس النواب عند منح الثقة أو نزع الثقة عنها، أو عن أحد أعضائها، والوظيفة الثالثة هي انتخابية، ذلك أنّ مجلس النواب هو من ينتخب رئيس الجمهورية وحمصة من أعضاء المجلس الدستوري ويختار النواب في عضوية لجنة محاكمة الرؤساء والوزراء، حيث تتحوّل عند الانقضاء في معرض الوظيفة الأخيرة إلى هيئة اتهام ومحاكمة.

ويصنّف الدستوريون، وفق جريساتي، هذه الوظائف فثنتين: الوظائف الأساسية: الرقابة

الوظائف الاستثنائية: الانتخاب والاتهام والمحاكمة

ويشير إلى «أنه في غياب الرئيس، أي في حال خلو سدة الرئاسة، يتحوّل المجلس الخارج لانتخاب رئيس الهيئة الانتخابية لرئيس الجمهورية، ما يعني أنّه خارج حالات الانعقاد والانتقال إلا لانتخاب رئيس». ويلفت إلى «أنّ المجلس يمارس وظيفته الأصلية التي هي التشريع والتي ناطها بها الدستور وفقاً للمادة 16، إلا أنّه لا يمكنه أن يشرّع خارج أحكام الضرورة بغياب الرئيس، لسببين على الأقل: أولاً لأنّ رئيس الجمهورية له الحق في طلب إعادة النظر بالقانون، هذا الحق المنتفي في غيابه، لأنّ الرئيس له

الانزلاق إلى المواقف ومشاريع تقسيمية أو فيدرالية لا يستفيد منها سوى العدو الإسرائيلي» المفترض بالجميع، مشيراً إلى «أنّ خصوصية مجتمعاتنا تختلف عن خصوصية المجتمعات الأميركية والغربية.

وكان الرئيس بري التقى في إطار لقاء الأربعة النيابي النواب: نبيل نقولا، عباس هاشم، ناجي غاريوس، أسطفان الدويهي، علي خريس، عبد المجيد صالح، علي بزي، هاني قبسي، ياسين جابر، قاسم هاشم، علي فياض، علي عمار، بلال فرحات، نواف الموسوي، نوار الساحلي، الوليد سكركية وميشال موسى.

وشرح العماد عون أكدت جعجع أن زوجها «ما زال المرشح الرسمي لقوى 14 آذار»، والرئيس نبيه بري ما زال يكرز يقاطعون».

وعلى هامش الجلسة، عقد في صالون النواب اجتماع ضمّ رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة ونواب من الكتلة في حضور النائب جورج عدوان الذي لم يجلس إلى جانب زملائه القوّاتيين في المؤتمر الذي تحدثت فيه جعجع، ولم يدل بأي تصريح هذه المرة. فهو يقوم بمسعى لدى الرئيس بري والرئيس السنيورة لوضع قانون الانتخاب على جدول أعمال الجلسة العامة، التي أنّ تتضح معالم المرحلة المقبلة لا سيما أنّ العقد الاستثنائي للمجلس يبدأ نهاية هذا الشهر، لاشيء في رايه يستدعي الكلام.

وأمراً من قناة العماد ميشال عون قال السنيورة في بهو المجلس: «هناك من يصّر على استمرار الفراغ من خلال التعطيل

يتواصل ملل ساحة النجمة بين الدعوة والأخرى لانتخاب رئيس للجمهورية. كان المشهد أس في جلسة انتخاب الرئيس روتينياً إلى حد بعيد على غرار الجلسات الـ 22 السابقة. سيناريو النصاب المفقود لا يزال على حاله، والمختبر الوحيد أنّ الإجراءات الأمنية المشددة من قتيش المارة والتدقيق بالهويات التي كانت ترافق كل جلسة انتخاب تقلصت إلى حد كبير، مع تراجع عدد النواب عن الحضور إلى مبنى مجلس النواب. لا شيء جديداً في جلسة الأسس. الصورة لم تختلف عن الجلسات السابقة من وصول النواب بسياراتهم ذات الرّجاج الداكن واللوحات المميّزة إلى القاعةم التحية على الصحافيين وابتسامات بعضهم «الكاذبة»، والتصريحات التي لا يمل أصحابها من تكرارها، إلى الـ selfie التي يلتقطونها مع بعضهم البعض ومع الصحافيين، وكانت الـ selfie الأبرز لـ النائب سترديا جعجع مع أحد المصورين، في فترة انتظار دورها للكلام، الذي ساد الملل، نظراً للوقت الذي استغرقه مؤتمر النائبين معين المرعي وكاظم الخير وقبيلهما النائب روبري فاضل.

عشية الذكرى الأولى للشغور الرئاسي الذي بلغ الـ 354 يوماً لم يكف كل نواب 14 آذار أنفسهم عناء الحضور إلى ساحة النجمة، النصاب لم يتعدّ 51 نائباً من تيار المستقبل، والقوات اللبنانية، وحزب الكتائب واللواء الديمقراطي، وكتلة التحرير والتعلمية، لعلهم أنّ الرئاسة لا تزال بعيدة جداً، ما اضطر رئيس المجلس النيابي نبيه بري، بعد انتظار نصف ساعة إلى إرجاء الجلسة، في بيان أذاعه أمين عام المجلس النيابي عدنان ضاهر، بسبب عدم اكتمال القانوني إلى ظهر الأربعة الواقع في الثالث من حزيران المقبل.

واعلنت جعجع في المؤتمر الذي عقدهته محاطة بالنواب شانت جانجنيان وفادي كرم واطوان زهر «أنّ رئيس حزب القوات سمير جعجع أبدى كل استعداد لتلبية انتخابات ديمقراطية سليمة.. وقالت: «يلغز من يفرز، وسكون أول المهنيين إذا فاز سواء». وأكدت الإصّور مشتركاً مع التيار الوطني الحر بشأن الانتخابات الرئاسية». وأملت «أنّ يتخلى المقاطعون عن هذا الخيار، وأن تتعاون جميعاً لإنجاز الاستحقاق الرئاسي، بدلاً من انتظار المجهول والتمادي في تخيير رأس الدولة، بعد إضاعة سنة من عمر الوطن بالتمام في الفراغ والجدل العقيمين».

وعلى رغم إيرادها أنّ المرشح جعجع لم يكن يوماً مرشح 14 آذار الجدي، إنما ورقة يتخجج بها تيار المستقبل لينسف

نواب لقاء الأربعة له «البناء» الاعتبارات التي أملت عليه الرّفي الإعلام على وزير الخارجية جبران باسيل، مجدداً التأكيد على موقفه، أنه مع التعيين، ثم التعيين، ثم التعيين، ثم التعيين في المراكز العسكرية والأمنية، لكن إذا تعذر التعيين فهو مع التعميد للقادة الأمنيين والعسكريين».

وتداول بري مع النواب في عدد من القضايا المطروحة والوضع في المنطقة. تشدّد على الطروحات الوجودية أنّ على الصعيد اللبناني أو على الصعيد العربي، مؤكداً «أنّ لبنان كالنذرة إذا تجرّأ يتجرّج ويجرّج كل محيطه»، ومشدداً على أهمية عدم

أوضح بري بحسب ما نقل عنه نواب لقاء الأربعة له «البناء» الاعتبارات التي أملت عليه الرّفي الإعلام على وزير الخارجية جبران باسيل، مجدداً التأكيد على موقفه، أنه مع التعيين، ثم التعيين، ثم التعيين في المراكز العسكرية والأمنية، لكن إذا تعذر التعيين فهو مع التعميد للقادة الأمنيين والعسكريين».

وتداول بري مع النواب في عدد من القضايا المطروحة والوضع في المنطقة. تشدّد على الطروحات الوجودية أنّ على الصعيد اللبناني أو على الصعيد العربي، مؤكداً «أنّ لبنان كالنذرة إذا تجرّأ يتجرّج ويجرّج كل محيطه»، ومشدداً على أهمية عدم

أوضح بري بحسب ما نقل عنه نواب لقاء الأربعة له «البناء» الاعتبارات التي أملت عليه الرّفي الإعلام على وزير الخارجية جبران باسيل، مجدداً التأكيد على موقفه، أنه مع التعيين، ثم التعيين، ثم التعيين في المراكز العسكرية والأمنية، لكن إذا تعذر التعيين فهو مع التعميد للقادة الأمنيين والعسكريين».

وتداول بري مع النواب في عدد من القضايا المطروحة والوضع في المنطقة. تشدّد على الطروحات الوجودية أنّ على الصعيد اللبناني أو على الصعيد العربي، مؤكداً «أنّ لبنان كالنذرة إذا تجرّأ يتجرّج ويجرّج كل محيطه»، ومشدداً على أهمية عدم

برّي: أستطيع الدعوة إلى جلسة يتوافر فيها نصاب يزيد على 70 نائباً وتكون ميثاقية



برّي مستقبلاً النواب في لقاء الأربعة في عين التينة

(حسن إبراهيم)

أكد رئيس مجلس النواب نبيه بري أنه يستطيع أن يدعو إلى جلسة تشريعية ويتوفّر فيها نصاب يزيد عن 70 نائباً وليس هناك مشكلة ميثاقية من الناحية الفعلية لأنّ التمثيل المسيحي سيكون مؤمّناً في الجلسة، ومع ذلك لا يدعو إلى جلسة لأنه حريص على مشاركة القوى ذات الحساسية المسيحية، قاصداً بذلك رئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون.

وجدد التأكيد على عمل المؤسسات الدستورية، مشيراً إلى أنّ قام بواجبات تجاه موضوع الجلسة التشريعية، وأنه يأمل في مراجعة البعض لمواقفهم لما يخدم مصلحة البلد.

أوضح بري بحسب ما نقل عنه نواب لقاء الأربعة له «البناء» الاعتبارات التي أملت عليه الرّفي الإعلام على وزير الخارجية جبران باسيل، مجدداً التأكيد على موقفه، أنه مع التعيين، ثم التعيين، ثم التعيين في المراكز العسكرية والأمنية، لكن إذا تعذر التعيين فهو مع التعميد للقادة الأمنيين والعسكريين».

وتداول بري مع النواب في عدد من القضايا المطروحة والوضع في المنطقة. تشدّد على الطروحات الوجودية أنّ على الصعيد اللبناني أو على الصعيد العربي، مؤكداً «أنّ لبنان كالنذرة إذا تجرّأ يتجرّج ويجرّج كل محيطه»، ومشدداً على أهمية عدم